المجلة العربية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
Arab Journal for Humanities and Social Sciences
Impact Factor ISI 1.304
العدد السابع عشر / الجزء الأول شباط 2023

دور الآليات المحاسبية للحوكمة في الحد من مخاطر التوريق

(دراسة ميدانية على عينة من المصارف السودانية)

The Role of Accounting Tools for Governance in Reducing Securitization Risks

الباحثان:

الباحث.الأمين عمر عبد القادر محمد
ماجستير محاسبة– جامعة النيلين
جهة العمل منظمة صندوق إعانة المرضي في السودان

د. عبد الرحمن عادل خليل
أستاذ المحاسبة المشارك _ جامعة النيلين _السودان

Researcher. Secretary Omar Abdul Qadir Muhammad
Master of Accounting - Al-Neelain University
Employer – Sick Relief Fund – Organization in Sudan

Dr.. Abdul Rahman Adel Khalil
Associate Professor of Accounting – Al– Neelain University – Sudan

–aaddgadir6@gmail.com
249902143412

المخلص.

تمثلت مشكلة الدارسة في أنه بالرغم من المزايا والفوائد التي يحققها نشاط التوريق إلا أنه ينطوي على مجموعة من المخاطر التي من شأنها أن تؤدي إلى حدوث أزمات مالية كبيرة مما قد تؤثر سلباً على استمرارية المصرف وأدائه المالي، لذلك ينبغي على المنشأة أتباع أفضل الإجراءات والأساليب التي من شأنها ان تساهم في الحد من مخاطر التوريق أو تخفيضها الي اقل درجة ممكنة، فما هو دور الآليات المحاسبية للحوكمة في تقليل مخاطر التوريق بالمصارف السودانية؟ هدفت الدراسة الي التعرف على دور الآليات المحاسبية للحوكمة في الحد من مخاطر التوريق.

اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، واستخدمت استمارة الاستبانة لجمع البيانات من عينة من المصارف السودانية.ولتحقيق أهداف الدراسة تم اختبار الفرضيات التالية "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المراجعة الداخلية كآلية محاسبية للحوكمة المصرفية و الحد من مخاطر التوريق" توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المراجعة الخارجية كآلية محاسبية للحوكمة المصرفية و الحد من مخاطر التوريق " توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين لجان المراجعة كآلية للحوكمة والحد من مخاطر التوريق". توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:وجد ان هنالك إرتباط طردي قوي بين المراجعة الداخلية كآلية محاسبية للحوكمة و الحد من مخاطر التوريق بالمصارف السودانية.وجود إرتباط طردي قوي بين لجان المراجعة كآلية للحوكمة و الحد من مخاطر التوريق بالمصارف السودانية.بناء على النتائج التي تم التوصل اليها أوصت الدراسة بالآتي: على قيادات المصارف محل المراجعة أن تعي أهمية المراجعة الداخلية في كآلية الحوكمة وتفعليها لما له من دور مهم في الحد من مخاطر التوريق. العمل على زيادة كفاءة وفاعلية لجان المراجعة من خلال المزيد من الاستقلالية للجان المراجعة في كافة المصارف السودانية وأن تعقد اللجنة أربعة اجتماعات علي الأقل خلال العام.

الكلمات المفتاحية: الآليات المحاسبية للحوكمة،المراجعة الخارجية كآلية للحوكمة، المراجعة الداخلية كآلية للحوكمة، لجان المراجعة كآلية للحوكمة،مخاطر التوريق.

Abstract.

The problem of the study was that despite the advantages and benefits achieved by the securitization activity, it involves a group of risks that would lead to the occurrence of major financial crises, which may negatively affect the continuity of the bank and its financial performance. Therefore, the facility should follow the best procedures and methods. Which would contribute to reducing securitization risks or reducing them to the least possible degree. What is the role of governance accounting mechanisms in reducing securitization risks in Sudanese banks? The study aimed to identify the role of accounting mechanisms for governance in reducing securitization risks. The study adopted the descriptive analytical approach, and used a questionnaire to collect data from a sample of Sudanese banks. To achieve the objectives of the study, the

following hypotheses were tested: “there is a statistically significant relationship between internal auditing as an accounting mechanism for banking governance and reducing securitization risks.” There is a statistically significant relationship between external auditing as an accounting mechanism for banking governance and reducing securitization risks. Audit committees as a mechanism for banking governance and reducing securitization risks. The study reached the following results: It was found that there is a strong direct correlation between internal auditing as an accounting mechanism for banking governance and reducing the risks of securitization in Sudanese banks. There is a strong direct correlation between the audit committees as a mechanism for banking governance and reducing the risks of securitization in Sudanese banks. Based on the results that were reached, the study recommended the following: The leaders of the banks under review should be aware of the importance of internal auditing as a governance mechanism and activate it because of its important role in reducing securitization risks. Work to increase the efficiency and effectiveness of the audit committees through more independence of the audit committees in all Sudanese banks, and that the committee should hold at least four meetings during the year.

Key words: accounting mechanisms for governance, external audit as a mechanism for governance, internal audit as a mechanism for governance, audit committees as a mechanism for governance, securitization risks.

المحور الأول: الإطار المنهجي و الدراسات السابقة

أولاً: الاطار المنهجي:

تمهيد:

تعتبر الآليات المحاسبية للحوكمة بمثابة جرس الإنذار المبكر الذي يقرع عند أي إنحراف مالي أو إداري ويتجسد هذا الدور من خلال ثلاثة آليات تتمثل الآلية الأولى في دور المراجع الخارجي من خلال التزامه المسؤوليات الملقاة على عاتقه وحسن أدائه لمهنته ويعد بمنزلة الدعامة الأساسية لحماية وضمان جودة المعلومات وذلك بحرصه على الارتقاء بجودة المراجعة وتفعيل المسألة المهنية للمراجعة، كما تعتبر لجان المراجعة أحدى اللجان الرئيسية لمجلس الإدارة ويمكن النظر إلى تكوينها على أنها تحوي عملية المراجعة في معناها الواسع ، ولكي تؤدي لجنة المراجعة الدور المطلوب منها فإنها تعتمد بشكل كبير على أنشطة المراجعة الداخلية، وقد ألقت الإرشادات والمعايير المهنية للحوكمة الضوء أهمية تحسين جودة العلاقة بين لجنة المراجعة ووظيفة المراجعة الداخلية ، وأن تتفاعل مع لجنة المراجعة، وذلك بتقديم التقديرات المستمرة للمخاطر التي تتعرض لها المنشأة وإجراءات الرقابة الداخلية اللازمة للتغلب على تلك المخاطر.

تصاحب عمليات التوريق مجموعة من المخاطر التي تحول دون تحقيق النتائج المنتظرة منها سواء عن طريق البنك أو مؤسسة التوريق أو المستثمرين وهي مخاطر مرتبطة أساساً بالإئتمان الممنوح من طرف المصرف والوضعية المالية له.

في ضو ما تسعى هذه الدراسة إلى معالجة دور الآليات المحاسبية للحوكمة(المراجعة الخارجية، المراجعة الداخلية، لجان المراجعة) من حيث مدى إمكانية مساهمتها في الحد من مخاطر التوريق، مع دراسة حالة عينة من المصارف السودانية.

مشكلة الدراسة

تمثلت مشكلة الدارسة في أنه بالرغم من المزايا والفوائد التي يحققها نشاط التوريق إلا أنه ينطوي على مجموعة من المخاطر التي من شأنها أن تؤدي إلى حدوث أزمات

مالية كبيرة مما قد تؤثر سلباً على استمرارية المصرف وأدائه المالي، لذلك ينبغي على المنشأة أتباع أفضل الإجراءات والأساليب التي من شأنها ان تساهم في الحد من مخاطر التوريق أو تخفيضها الي اقل درجة ممكنة، فما هو دور الآليات المحاسبية للحوكمة المصرفية في تقليل مخاطر التوريق بالمصارف السودانية؟ هذه هي المشكلة التي تبحثها الدراسة ويمكن إبرازها من خلال التساؤلات التالية:

1. ما هو أثر المراجعة الداخلية كآلية محاسبية للحوكمة المصرفية في الحد من مخاطر التوريق؟.
2. هل تؤثر المراجعة الخارجية كآلية محاسبية للحوكمة المصرفية في الحد من مخاطر التوريق؟.
3. ما أثر لجان المراجعة كآلية محاسبية للحوكمة المصرفية في الحد من مخاطر التوريق؟.

أهمية الدراسة:

تستمد الدراسة أهميتها من خلال:

1/ الأهمية العلمية:

- يستمد البحث أهميته من أهمية المشكلة التي يتصدى لها و التي تتمثل في تحليل اثر العلاقة الآليات المحاسبية للحوكمة في تقليل مخاطر التوريق.
- بروز موضوع الآليات المحاسبية للحوكمة على رأس الأحداث في السنوات الأخيرة والاتجاه المتزايد لدى الكثير من المنشآت في الأخذ بتطبيق الآليات المحاسبية للحوكمة.
- معالجة الفجوة في الدراسات السابقة التي تناولت موضوع الآليات المحاسبية للحوكمة وذلك بدراسة أبعاد جديدة لها.

2/ الأهمية العملية:

- معرفة الوضع الحالي لقسم المراجعة في المنشآت محل الدراسة وأهم الأهداف التي يسعى الي تحقيقها.

- المساهمة في التعرف على متطلبات تفعيل الآليات المحاسبية للحوكة للاستفادة من مزاياها في تقليل مخاطر التوريق.
- المساهمة في زيادة قدرة المنشآت محل الدراسة على المنافسة العالمية وفتح أسوق جديدة لها وذلك من خلال تبنى الآليات المحاسبية للحوكمة.
- مساعدة المراجعين في تفعيل المعايير الدولية للمراجعة الحديثة المتعلقة بالحوكمة.

أهداف الدراسة:

سعت الدراسة الي تحقيق الأهداف التالية:

1-التعرف على دور المراجعة الخارجية كآلية محاسبية للحوكمة المصرفية في تقليل مخاطر التوريق.

2-توضيح دور المراجعة الداخلية كآلية محاسبية للحوكمة المصرفية في تقليل مخاطر التوريق.

3-بيان العلاقة بين لجان المراجعة كآلية محاسبية المصرفية وتقليل مخاطر التوريق.

فرضيات الدراسة:

ولتحقيق أهداف الدراسة تم صياغة الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المراجعة الداخلية كآلية محاسبية للحوكمة و الحد من مخاطر التوريق.

الفرضية الثانية: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المراجعة الخارجية كآلية محاسبية للحوكمة المصرفية و الحد من مخاطر التوريق.

الفرضية الثالثة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين لجان المراجعة كآلية محاسبية للحوكمة والحد من مخاطر التوريق.

منهجية الدراسة :

لتحقيق أهداف البحث فقد إعتمد الباحث على المنهج الوصفي بشقيه الاستنباطي والاستقرائي الذي يتناول بالدراسة والتحليل أهم الدراسات التي تناولت الآليات المحاسبية

للحوكمة المصرفية وتقليل مخاطر التوريق للوقوف على خصائص تلك الدراسات ومدى شموليتها.

مصادر البيانات :

يتم جمع بيانات الدراسة كالاتى :

1-المصادر الأولية : الاستبانة

2-المصادر الثانوية : الكتب الدوريات العلمية والرسائل الجامعية والمؤتمرات والندوات، الانترنت.

حدود الدراسة :

تتمثل الحدود في الآتي:

1-**الحدود المكانية** : عينة من المصارف السودانية العاملة بولاية الخرطوم.

2-**الحدود الزمانية** : العام 2022م

ثانياً: الدراسات السابقة:

يتناول الباحثان الدراسات ذات العلاقة بمتغيرات الدراسة(الآليات المحاسبية للحوكمة، ومخاطر التوريق) وذلك على النحو الآتي:

دراسة (Veronica Mukyala& others , 2018)

هدفت الدراسة الي التحقيق في مساهمة وظيفة المراجعة الداخلية وحوكمة الشركات في المساءلة في الشركات القانونية في يوغندا ، توصلت الدراسة الي أن كل من وظيفة المراجعة الداخلية وحوكمة الشركات لها علاقة إيجابية وهامة بالمساءلة. ومع ذلك وجدت الدراسة أن وظيفة المراجعة الداخلية فقط هي المساءلة الكبيرة في التنبؤ في أوغندا وتشير نتائج الارتباط إلى وجود علاقة إيجابية بين حوكمة الشركات والمساءلة بالإضافة إلى وظيفة المراجعة الداخلية والمساءلة في حين تشير نتائج إلى أن وظيفة المراجعة الداخلية فقط هي مؤشر هام للمساءلة ويوضح نموذج الانحدار أن كل من وظيفة المراجعة الداخلية وحوكمة الشركات تتنبأ بنسبة 36.2٪ من التباين في مساءلة الشركات القانونية وهذه الدراسة ذات صلة بصانعي السياسات من حيث ضمان وجود

سياسات قوية لإدارة المخاطر وللتأكد من وجود ضوابط داخلية فعالة لتحسين المساءلة في هذه المؤسسات. أوصت الدراسة أنه من المهم اختبار مساهمة مختلف خصائص حوكمة الشركات المستخدمة في هذه الدراسة مثل حجم مجلس الإدارة واستقلالية مجلس الإدارة وتكوين مجلس الإدارة للمساءلة إلى كل من القطاع العام وكيانات القطاع الخاص في مختلف أماكن الدراسات في المستقبل.

دراسة حماد،(2017م):

هدفت الدراسة بشكل أساسي إلى بيان دور جودة المراجعة الخارجية في الحد من مخاطر التوريق لضمان إستمرارية المنشأة .توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج منها : أن الإهتمام بجودة المراجعة الخارجية يحد من مخاطر التوريق ويؤدي لضمان إستمرارية المنشأة ، بينت نتائج التحليل الإحصائي أن هناك تاثيرات جوهرية لخصائص جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بمكتب المراجعة على الحد من مخاطر التوريق، وأن الحد من مخاطر التوريق يؤثر على إستمرارية المنشأة . أوصت الدراسة بالعديد من التوصيات منها: الإهتمام بتطبيق التوريق في البيئة السودانية من خلال تفعيل المكاتب التي تقدم خدمة المحاسبة والمراجعة والرقابة عليها، تطبيق إجراءات ومعايير بازل للحماية من مخاطر التوريق.

دراسة , Zhou,Liu ,2017 Chen (2017):

هدفت الدراسة إلي السعي لسد الفجوة والتوفيق بين النظريات والدراسات المتضاربة السابقة حول تأثير التوريق المصرفي على المخاطر، إستخدمت الدراسة طريقة قياس نقاط الميل على أساس طريقة تقدير المربعات الصغرى في تحليل البيانات ، توصلت الدراسة إلى أن التوريق يقلل من مخاطر البنوك على المدى القصير ولكنه يزيد من مخاطر البنك(احتمال الفشل) على المدى الطويل. ويخلق التوريق تقاسم مخاطر أكثر كفاءة من خلال التنويع. ويؤدي تجميع الأوراق المالية وتداولها إلى إنشاء أوراق مالية منخفضة المخاطر وعالية السيولة لجذب المستثمرين وبالتالي، يمكن للمستوردين

أن يتحولوا بسهولة من التعرض للمخاطر الائتمانية إلى الأطراف المقابلة من خلال المبيعات الحقيقية ومن الناحية العملية، يمكن أيضا نقل بعض المخاطر من النظام المصرفي من خلال التوريق، أوصت الدراسة بأنه ينبغي للهيئات التنظيمية أن تركز أكثر على التحقيق في التغييرات في معايير الإقراض وغيرها من سلوكيات المخاطرة نتيجة للتوريق وإجراء دراسات أوسع من حيث عدد أفراد العينة .

دراسة: ملاح، (2019م):

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى تأثير آليات الحوكمة الداخلية للحد من الآثار السلبية لممارسات المحاسبة الإبداعية، من خلال التركيز على آلية مجلس الإدارة والمراجعة الداخلية ولجنة المراجعة،اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي. وقد تم اعتماد الإستبيان كأداة لجمع البيانات. توصلت الدراسة إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الآليات المحاسبية للحوكمة الداخلية والحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية عند مستوى معنوية($\alpha \leq 0.05$) ، أي أنه كلما كان تطبيق آليات الحوكمة الداخلية فعال داخل المؤسسة الوطنية للمناجم تبسة كلما قلل ذلك من الممارسات السلبية للمحاسبة الابداعية. أوصت الدراسة بتفعيل مهام مجلس الإدارة للوقوف على محاربة هذه الممارسات السلبية.

المحور الثاني: الإطار النظري للآليات المحاسبية للحوكمة

أولاً مفهوم الحوكمة

عرفت مؤسسة التمويل الدولية IFC الحكومة بأنها: " هي النظام الذي يتم من خلاله إدارة الشركات والتحكم في أعمالها ".

(Alamgir, M. (2007).,

كما تعرفها منظمة التعاون الاقتصادي والتنميةOECD بأنها: "مجموعة من العلاقات فيما بين القائمين على إدارة الشركة ومجلس الإدارة وحملة الأسهم وغيرهم من المساهمين".

(Freeland,. 2007).

وعرفها معهد المدققين الداخليين(IIA)علي أنها "عمليات تتم من خلالها إجراءات تستخدم بواسطة ممثلي أصحاب المصالح لتوفير إشراف المخاطر وإدارتها بواسطة الإدارة ، ومراقبة مخاطر الشركة، والتأكيد علي كفاية الضوابط الرقابية لتجنب هذه المخاطر مما يؤدي الي مساهمة مباشرة في إنجاز الأهداف وحفظ قيم الشركة"(حماد، طارق عبدالعال،2005م).

ثانياً: أهداف حوكمة الشركات:

لقد اختلفت المفاهيم المستخدمة للتعبير عن هذه الأهداف والمزايا منها المنافع أو الدوافع أو البواعث ولكنها جميعاً تدخل ضمن الأهداف والمزايا والتي يمكن التعبير عنها في النقاط التالية :

1. تحسين القدرة التنافسية للوحدات الاقتصادية وزيادة قيمتها .
2. فرض الرقابة الفعالة على أداء الوحدات الاقتصادية وتدعيم المساءلة المحاسبية بها.
3. ضمان مراجعة الأداء التشغيلي والمالي والنقدي للوحدة الاقتصادية.
4. ضمان تدفق الاستثمار وتشجيع تدفقه وتنمية المدخرات وتعظيم الربحية(حسين، مصطفي هلال ،2007م)،.
5. تقويم أداء الإدارة العليا وتعزيز المساءلة ورفع درجة الثقة فيها.
6. إيجاد الهيكل الذي تتحدد من خلاله أهداف الشركة ووسائل تحقيق هذه الأهداف ومتابعة الأداء.

(Fawzy. S. 2003),

7. ضمان الشفافية والإفصاح ومكافحة مقاومة المؤسسات للإصلاح(المشعل، خالد بن عبد الرحمن بن عبد العزيز،2010م).

يرى الباحثان ان الحوكمة تهدف الي تحقيق العدالة والشفافية ومحاربة الفساد المالي والإدارية ومراعاة حقوق أصحاب المصالح المختلفة والتنبؤ بالمخاطر.

ثالثاً: المراجعة الداخلية كآلية للحوكمة

بعد الفضائح والإنهيارات المالية للوحدات الإقتصادية العالمية أصبحت المراجعة الداخلية من الضرورات التي تشغل الهيئات العلمية في الوقت الحالي، إذ أوصت التقارير العلمية في جميع دول العالم على ضرورة الإهتمام بالدور الذي تلعبه المراجعة الداخلية في الشركات، وترتب على ذلك تضمين شروط القيد في العديد من البورصات العالمية، وضرورة إنشاء قسم خاص بالمراجعة الداخلية في الشركات التي تريد قيد أسهمها في تلك البورصات(سليمان، محمد مصطفى،2009م)..

ففي أواخر عام 2003م أقرت لجنة تبادل الأوراق المالية SEC "لائحة بضوابط حوكمة الشركات تضمنت طلباً بإجراء تدقيقاً داخلياً للوحدات الاقتصادية المدرجة في بورصة نيويورك" وذلك لتحسين مستوى تطبيق حوكمة الشركات في تلك الشركات.

تعرض عدد من المجامع العلمية والمنظمات المهنية الى تطور مفهوم المراجعة الداخلية بغرض تقديم صورة جديدة للمهنة وبيان أثرها على تفعيل ودعم حوكمة الشركات، وكان أبرز مظاهر هذا التطور ما يلي(عشماوي، محمد عبد الفتاح، 2005م):

أ. اعتبار المراجعة الداخلية نشاطاً مستقلاً عن الإدارة التنفيذية للمصرف نتيجة تبعيتها الى مجلس الإدارة الإشرافي ضمن دائرة لجنة المراجعة المنبثقة عنه كما أنها تقوم بعرض تقارير الى هذا المجلس والى المساهمين عند الضرورة.

ب. أنها نشاط موضوعي يقوم بتنفيذ أعمال المراجعة الداخلية من خلال أشخاص مهنيين ذوي خبرة ومهارة عالية سواء من داخل أو خارج المصرف.

ج. تطور إستراتيجية المراجعة الداخلية بحيث تستهدف إضافة قيمة الى المنظمة وتحسين عملياتها.

د. توسيع نطاق المراجعة الداخلية ليشتمل على الخدمات الاستشارية الى جانب خدمات التأكيد والفحص والتقييم وفي هذا تأكيد صريح وموجه لخدمة العملاء حيث

ISSN: 2709-5312

تتخطى المهام التقليدية مما يدعم دورها في مجال تقييم المخاطر ودعم نظام الحوكمة.

هـ. وبذلك فإن المفهوم الجديد يؤكد على الإسهام الجوهري للمراجعة الداخلية في تحقيق أهداف المنظمة الكلية.

و. التأكيد على اعتبار عناصر نظام الرقابة الداخلية هي المدخل اللازم لمساعدة منظمات الأعمال على توفير نظام جديد ومقبول لحوكمة المصارف ولذلك أصبح لازماً على المراجع الداخلي مباشرة مهام ومسؤوليات جديدة في مجالات عديدة تشمل إدارة المخاطر والرقابة ونظام الحوكمة.

إن القوانين والتشريعات خاصة القانوني الأمريكي (Sarbanes – oxley) وقانون الحماية الخارجية الفرنسي (LSF) يعتبران الرقابة الداخلية تحدياً كبيراً بالنسبة لحوكمة الشركات ومسئولياته أكبر وإضافية على المسؤولين في الشركات، وفي هذا الإطار ومن أجل تلبية الالتزامات القانونية فإن المراجعة الداخلية تلعب دوراً أساسياً ضمن مسار تحضير وإنتاج التقارير حول الرقابة الداخلية.

وتتمثل أهمية المراجعة الداخلية في الآتي علي، تناني، 2017م):

أ. تعمل على زيادة الكفاءة الإنتاجية في جميع المجالات.

ب. تعتبر من العناصر الهامة لنظام الرقابة الداخلية.

ج. تهتم بسلامة أصول الشركة والمحافظة عليها من الضياع والإختلاس.

د. تعتبر المراجعة الداخلية مراجعة كاملة وتفصيلية، بينما المراجعة الخارجية مراجعة اختيارية تعتمد على العينات.

هـ. تساعد المراجع الخارجي في مجابهة الضغوط التي يتعرض لها مثل تخفيض الأتعاب بسبب المنافسة والتي تدفعه الى تخفيض تكلفة عملية المراجعة مما يجعل المراجع الخارجي يلجأ الى تخفيض جهد المراجعة الى أدنى حد ممكن من خلال الاعتماد على عمل المراجعين الداخليين بالشركة(ابو داوي، اسامة على ميلاد، 2011م).

يتضح للباحثان مما سبق أن المراجعة الداخلية في ظل حوكمة الشركات تسهم في تعزيز شفافية القوائم المالية والقدرة على اكتشاف الأخطاء قبل حدوثها. وزيادة جودة التقارير المالية، كما تسهم في حماية أصول المنشأة من التلاعب عن طريق الشفافية. والتحقق من مدى توافق السياسات المحاسبية مع الخطط المرسومة.

رابعاً: المراجعة الخارجية في إطار الحوكمة

تعتبر المراجعة الخارجية في إطار الحوكمة بمثابة جرس الانذار المبكر الذي يقرع عند أي إنحراف مالي أو إداري ويتجسد هذا الدور من خلال التزامه بالوحدات الملقاة على عاتقه وحسن أدائه لمهنته ويعد بمنزلة الدعامة الأساسية لحماية وضمان جودة المعلومات المقدمة وبالتالي تعزيز مصداقيتها من خلال قيامه بالفحص المستقل الموضوعي وإضفاء الثقة في القوائم المالية ويمكن أن يتحقق هذا الدور من خلال حرصه على الارتقاء بجودة التدقيق وتفعيل المسألة المهنية للمدقق(سعيد، سعاد وآخرون، 2014م)، وتعرف المراجعة الخارجية في إطار الحوكمة بأنها: الفحص الانتقادي للدفاتر والسجلات من طريق شخص خارجي محايد من أجل الحصول على رأي حول عدالة القوائم المالية(زعباط، لطفي، 2018م)،إن الاهتمام المتزايد بتطبيق مفاهيم ومتطلبات الحوكمة بمؤسسات المراجعة الخارجية يضمن لها تحقيق القواعد والمنافع الآتية(عبد العزيز، وآخرون،2016م):

أ. إتاحة المعلومات الموثوقة للجهات ذات العلاقة في صورة تغذية راجعة للاستفادة منها في تقييم قواعد الحوكمة ومتطلبات التقارير المالية.

ب. إضفاء درجة كبيرة من الثقة من قبل الأطراف ذات المصلحة بما يضمن لهم حرص الإدارة على مصالحهم.

ج. ضمان مستوى التأكيد على جودة التقارير المالية.

د. تجنب سوء إستخدام الإدارة لسلطاتها في تحقيق منافع ذاتية على حساب المصلحة العامة، أي قطع الطريق أمام ممارسات الفساد المالي والإداري(علي، صالح حامد محمد،(2016م).

هـ. تعضيد مبدأ الاستقبال والنزاهة لمراجع الحسابات مما ينعكس بصورة مباشرة على أدائه.

و. المساعدة في الفحص السليم لآليات الرقابة الداخلية وتقييم جودتها.

يتضح للباحثان أن أهمية الدور الحوكمي للمراجع الخارجي تكمن في مساعدة المؤسسات وأصحاب المصالح في زيادة درجة الثقة في التقارير المالية وذلك من خلال الفحص السليم لآليات الرقابة وتقييم جودتها وقطع الطريق أمام ممارسات الفساد المالي والإداري.

خامساً: لجنة المراجعة كآلية محاسبية للحوكمة:

تلعب لجنة المراجعة دوراً حيوياً في زيادة فعالية حوكمة الشركات حيث تعمل على تحقيق ضمان جودة التقارير المالية وتضفي عليها مزيداً من الثقة عن طريق الدور الذي تمارسه في الإشراف على عملية المراجعة الداخلية أو الخارجية وكذلك دورها في مقاومة أي ضغط أو تدخلات قد تمارسها الإدارة على عمليات المراجعة ولتفعيل دور المراجعة في قيامها بتحقيق الدور المناط بها. لذلك ينبغي البحث عن آليات متطورة مثل(راضي،محمد سامي ،2011م):

أ. أيجاد آلية للحوار المستمر مع إدارة الشركة في النواحي المالية، ومناقشة الإدارة في أي تغييرات في السياسات المحاسبية.

ب. إيجاد آلية للحوار مع المراجعين الداخليين والخارجيين للتأكد من سلامة مختلف الإجراءات المطبقة بالشركة المتعلقة بالبيانات والتقارير المالية.

ج. إيجاد آلية للحصول على تقارير مالية واضحة وصريحة في توقيت مناسب للتأكد والحكم على جودة ونوعية البيانات المالية، ومدى مطابقتها مع مبادئ المحاسبة والمراجعة المتعارف عليها.

د. البحث عن تحقيق جودة من قبل اللجنة في فحص هذه التقارير ومناقشتها مع الأطراف المختلفة للحصول على إجابات وافية ومقنعة عن أي تساؤلات على عملية المراجعة.

هـ. البحث عن آليات لتطوير طريقة العمل الخاصة باللجنة ووضع الضوابط والإرشادات التي تتلاءم مع ظروف الشركة وأعضاء اللجنة(راضي، محمد سامي ، 2011، ص454).

يتضح للباحثان مما سبق أن لجان المراجعة تسهم في تطبيق مبادئ الحوكمة وتحقيق جودة التقارير كذلك لابد أن تكون لجنة المراجعة ملمة بالمسائل المالية والمحاسبية والمعايير والقواعد المهنية. كما تسهم في الإفصاح عن جودة الرقابة الداخلية والتأكد من جودة أداء المراجع الخارجي.

المحور الثالث: الإطار النظري مخاطر التوريق.

أولاً: مفهوم مخاطر التوريق

1.مفهوم التوريق:

عرف التوريق بأنه عبارة عن اداة مالية مستحدثة تفيد قيام مؤسسة مالية بحشد مجموعة من الديون المتجانسة والمضمونة كأصول ووضعها فى صورة دين واحد معزز ائتماناً ثم عرضه على الجمهور من خلال منشأة متخصصة للاكتتاب فى شكل أوراق مالية، تقليلاً للمخاطر وضماناً للتدفق المستمر للسيولة النقدية للبنك(طالب ،عمر والعوض عبد الحميد،(2007م).

يلاحظ الباحثان أن هذا التعريف ركز على الديون المتجانسة وتعزيزها إئتمانياً.

كما عرف بأنه تحويل القروض وأدوات الديون غير السائلة الى أوراق مالية سائلة (اسهم وسندات) قابلة للتداول فى اسواق المالي تستند الى ضمانات عينية أو مالية ذات توقعات نقدية ولا تستند الى مجرد القوة المتوقعة المدين على السداد خلال التزامه بالوفاء بالدين(سلامة ، صلاح حسن،(2003م)..

يتضح للباحثان أن هذا التعريف ركز على تحويل القروض غير السائلة إلى أوراق مالية سائلة.

ISSN: 2709-5312

التوريق على المستوى الدولي هو وسيلة تمويلية دولية تتيح بيع الديون للدول لطرف أو أطراف اخرى وتحويلها الى اسهم داخلية مقدمة بعملة الدولة المتعثرة أو تحويل الديون المقدمة بعملة أجنبية الى دين داخلى مقدم بعملة الدولة المتعثرة

(Dilip R. & sunas K. 2001),

يتضح للباحثان أن هذا التعريف ركز على المعاملات الدولية.

كما عرف بأنه ابتكار أصول مالية جديدة فى وصورة سندات من خلال جمع قروض ذات طبيعة مماثلة أو متشابهة وبيعها فى البورصة بضمان تلك القروض اعتماداً على شركات ذات غرض خاص أو مصارف متمرسة بهذا المضمار(سفر، أحمد، 2002م)

يتضح للباحثان أن هذا التعريف ركز على ابتكار أصول جديدة يتم بيعها في البورصة.

2.مفهوم مخاطر التوريق:

تصاحب عمليات التوريق مجموعة من المخاطر التي تحول دون تحقيق النتائج المنتظرة منها سواء عن طريق البنك أو مؤسسة التوريق أو المستثمرين وهي مخاطر مرتبطة أساساً بالإئتمان الممنوح من طرف البنك والوضعية المالية للبنك(مصطفاوي، سميرة،2016م).

يقصد بمخاطر التوريق إحتمالات عدم التأكد من تحقيق عملية التوريق للأهداف المرغوبة لجميع الأطراف المشاركة فيه(محمود، وائل حسين ، 2014م).

يرى الباحثان بالرغم من المزايا والفوائد التي يحققها نشاط التوريق إلا أنه ينطوي على مجموعة من المخاطر التي من شأنها أن تؤدي إلى حدوث أزمات مالية كبيرة قد تهدد استمرارية المصرف.

ثانياً: أنواع مخاطر التوريق:

تصنيف مخاطر التوريق الي الآتي:

1. المخاطر المصاحبة لعملية التوريق: وهي تصنف إلى نوعين:

أ. **مخاطر متعلقة بالمدين:** هذه المخاطر تتزايد خاصة في القروض طويلة الأجل مثل القروض العقارية، ويمكن تلخيصها في ثلاثة مخاطر كما يلي(الحمري، خير الدين عبد ربه،2010م):

i. مخاطر الدفع المسبق: تتمثل مخاطر الدفع المسبق في قيام المدين بدفع ما عليه من دين قبل تاريخ الاستحقاق المحدد في عقد القرض بشروط جديدة أو غيرها وفي عملية التوريق يؤثر خطر الدفع المسبق على مردودية الأوراق المالية التي تعتمد على التدفقات النقدية التي يمكن مصدرها الأقساط المدفوعة من طرف المدين مع الفوائد وقيام المدين بالدفع المسبق يؤدي إلى إلغاء الفوائد المترتبة على ذلك مما يؤدي إلى انخفاض العوائد المتوقعة من قبل شركات التوريق.

ii. مخاطر التأخر عن الدفع: أن إستيفاء قيمة القرض يتم وفق مدة محددة في عقد القرض، واعتماداً على هذه المدة يقوم البنك باحتياطاته لمواجه إلتزاماته المتعلقة بنشاط، وأن أي تأخير في الدفع يسبب له مشاكل وصعوبات، كما أن التأخر في الدفع يضع مؤسسة التوريق في موقف صعب تجاه المستثمرين.

iii. مخاطر العجز عن الدفع: حيث ن الأوراق التي يتم التنازل عنها في عملية التوريق معرضة لمخاطر الإعسار، وذلك نتيجة لفشل المدينين عن الوفاء بإلتزاماتهم تجاه دائنيهم، وهذا الخطر يشبه خطر الإئتمان، وفي حالات التوريق يؤثر عجز المدينين إلى الإضرار بمؤسسة التوريق مما ينعكس هذا التأثير على المستثمرين في الأوراق المالية الناتجة عن عمليات التوريق.

ب. **المخاطر المتعلقة بإفلاس المؤسسة المتنازلة:** إن إفلاس المؤسسة المتنازلة يمكن أن يكون لديه آثار سلبية على مجريات عملية التوريق، وفي مجال التوريق عندما لا تقوم المؤسسة البنكية المتنازلة بالتنازل الفعلي عن القروض محل التوريق فإن إفلاسها قد يؤثر بشكل خطر على مصالح المستثمرين المكتتبين بالأوراق المالية المستندية إلى هذه القروض، والمخاطر التي يتعرض لها المستثمرين نوعان هما (مصطفاوي، سميرة ، 2016م):

i. خطر عدم إستيفاء حقوقهم من أصول وفوائد الأوراق المالية، وذلك لوجود عدد كبير من الدائنين.

ii. خطر إنخفاض في قيمة الأوراق المالية تبعاً لإنخفاض قيمة القروض، وهنالك عوامل تؤدي إلى إنخفاض قيمة الأوراق المالية مثل تقلب سعر العملة، وتغيير ظروف المقترض.

2. المخاطر الناتجة عن عمليات التوريق:

أ. خطر التضحية بالأصول المدرة:

قبل البدء في عملية التوريق يقوم البنك بإقتناء القروض الأصلح لهذه العملية وغالباً ما تكون هذه القروض والتي تشكل جزءاً من أصول البنك هي الأصول المدرة والأكثر مردودية، وهي الأصول التي تكون محل إستقطاب مؤسسات التوريق والمستثمرين والمكتتبين في الأوراق المالية الناتجة عن عملية التوريق، وعليه في هذه الحالة يعتبر البنك قد ضحى بالأصول ذات الجودة العالية مما يؤدي إلى إرتفاع معدل الخطر الإئتماني مما يؤثر على المركز المالي للبنك(الملحم ،وآخرون،2004م).

ب. خطر التقليل من مراقبة درجة مخاطر الإئتمان:

تحرص البنوك في نشاطها على منح الإئتمان بالإحتراز من المخاطر الإئتمانية، وأن نجاح المؤسسة البنكية مرهون بإنخفاض معدل مخاطر الإئتمان، وفي هذا الإطار تظهر خطورة التوريق في كونه يقلل من حرص البنك على مراقبة وتقدير مخاطر الإئتمان ويعزى ذلك إلى أن البنوك تعتبر نفسها نقطة عبور أو قناة لهذه القروض والتي سيتم تحويل ملكيتها لمؤسسة التوريق التي تتحمل كل المخاطر المتعلقة بها(مرفق، علي أبو كمال، 2007م).

ج. خطر صعوبة مراقبة تنفيذ السياسة المالية:

يخضع نشاط البنوك إلى رقابة البنوك المركزية التي تعمل على تنفيذ السياسة المالية والنقدية المرسومة من قبل الدول، والتوريق يؤدي إلى عدم المقدرة على التقدير الدقيق لأصول ومسئوليات البنك ويرجع ذلك إلى أن معظم الأصول المورقة تشطب من

ميزانية البنك، وأن مراقبة تنفيذ السياسة المالية تكون صعبة في الدول التي تطلب فيها البنوك المركزية الحد الأدني لرأس المال، وبالتالي فإن التوريق عائق أمام تنفيذ السياسة المالية.

د. خطر الإقرار بعدم جدوى الأصول:

يتمثل ذلك في تقييم الأصول المورقة بصورة منخفضة من قبل مؤسسة التقويم، وهذا الإنخفاض في قيمة الأصول سيؤدي إلى عدم إقبال المستثمرين على الإكتتاب بالأوراق المالية المصدرة من طرف مؤسسة التوريق، وذلك لشعور المستثمرين بعدم وجود ضمان لقيم الأوراق المالية التي يتم الاكتتاب فيها(الملحم وآخرون، ص ص 170-171.).

ثالثاً: الإفصاح المحاسبي عن عمليات التوريق:

أ. متطلبات الإفصاح المحاسبي عن عمليات التوريق:

سوف يتم عرض هذه المتطلبات من خلال مضامين معيار الإبلاغ المالي رقم (7) كما يلي والمعايير الدولية كما يلي:

i. متطلبات الإفصاح المحاسبي وفقاً لمعيار الإبلاغ المالي رقم (7):

يتطلب معيار الإبلاغ المالي رقم (7) الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالأدوات المالية في القوائم المالية البنوك بما يسمح للمستخدمين من تحقيق الآتي(أبو نصار محمد ، حميدات جمعة حميدات، 2009م):

- تقييم أهمية الأدوات المالية بالنسبة للمركز المالي للمنشأة وأدائها.
- تقييم طبيعة ومدى المخاطر الناجمة عن الأدوات المالية التي قد تتعرض لها المنشأة المالية، فضلاً عن تحديد طريقة إدارة هذه المخاطر.
- تكملة متطلبات المبادئ الخاصة بالإعتراف والقياس وعرض الأصول والصوم التي وردت في معياري المحاسبة الدولية (39) و(32).

كما تتضمن متطلبات الإفصاح المحاسبي وفقاً لمضامين معيار الإبلاغ المالي رقم (7) فيما يتعلق بالمخاطر التي تتعرض لها المنشآت وتلبية احتياجات المستخدمين الآتي(الجعارات، خالد جمال ،2008م):

- الإفصاح عن فئات الأصول والخصوم في قائمة المركز المالي لكافة الفئات المصنفة في المعيار الدولي رقم (39) (الأدوات المالية: الإعتراف والقياس)
- الإفصاح في قائمة الدخل وحقوق الملكية والتي تتمثل في الإفصاح عن الإيرادات والمصروفات والأرباح والخسائر.
- السياسات المحاسبية: يشير معيار الإبلاغ المالي (7) ومعيار المحاسبة الدولي (1) والذي أوجب الإفصاح ضمن بند ملخص السياسات المحاسبية عن أسس القياس المستخدمة في إعداد البيانات المالية، والسياسات المحاسبية المستخدمة وذلك بمستوى ملائم لتعزيز فهم البيانات المالية.

يتضح للباحثان مما سبق أن الإفصاح المحاسبي حظى بإهتمام المنظمات المهنية والدولية وذلك باتجاه تحسين جدوى ومنفعة المعلومات المفصح عنها، وفي هذا الإطار فإن هناك متطلبات للإفصاح المحاسبي عن الأدوات حددتها لجنة المعايير الدولية والتي تضمنها معيار الإبلاغ المالي رقم (7) الإفصاح عن معلومات من شأنها تحقيق أهداف مستخدمي التقارير المالية، كما تضمن المعيار متطلبات للإفصاح تتعلق بالمخاطر التي تتعرض لها المنشأة وذلك بما يساعد مستخدمي التقارير المالية من تقييم قدرة المنشاة على توليد الأرباح مستقبلاً وتقييم قدرتها على إدارة المخاطر.

رابعاً: دور آليات المحاسبية للحوكمة في الحد من مخاطر التوريق

تعتبر المراجعة الداخلية من بين الآليات التي تعمل على تفعيل حوكمة الشركات من خلال الإشراف عليها من طرف لجنة المراجعة بغية التأكد من تحقيق استقلال المراجعين الداخليين ودراسة خطة عمل المراجعة الداخلية والتأكد من فاعليتها في إنجاز الأعمال الموكلة إليها ودراسة ومناقشة تقارير المراجعة الداخلية ومعالجة الملاحظات التي قد ترد بتقريره(الشمري، عيد بن حامد، 2010م).

كما تعد المراجعة الخارجية في ظل الحوكمة بأنها: إبداء الرأي بعدالة ووضوح المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية ونظراً لهذا الدور المهم لمدقق الحسابات في الحياة الاقتصادية في المجتمعات المختلفة، وأيضاً لدور المدقق في تحقيق أهداف وغايات مستخدمي القوائم المالية وتمكينهم من إتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة، فقد أولت قواعد حوكمة الشركات عملية التدقيق الخارجي أهمية كبيرة باعتبارها آلية تمكن المحاسبة عن المسئولية، وطريقة لقياس ورقابة الإدارة لضمان قياس المدراء بما يسهم في تحقيق مصلحة الشركة ومسمياتها(صحصاح، عصمت أنور ،2014م)،. لذلك تعتبر الآليات المحاسبية للحوكمة "مجموعة الأنظمة والإجراءات والسياسات التي يتم من خلالها ضبط وتوجيه مسار توجيهات المصارف"(الربيعي، وآخرن، 2011م)، . لذلك فإن الآليات المحاسبية للحوكمة تعمل على تخفيض مخاطر التوريق من خلال تخفيض المخاطر المتعلقة بالفساد المالي والإداري التي تواجهها البنوك.، الشفافية والدقة والوضوح والنزاهة في القوائم المالية مما يزيد من إعتماد المستثمرين عليها في إتخاذ القرارات. ورفع مستوى الأداء في البنوك. وحماية المستثمرين بصفة عامة. كما انها تعمل على ضمان وجود هياكل إدارية يمكن معها محاسبة إدارة البنوك أمام المساهمين مع وجود إدارة مستقلة عن المحاسبين والمراجعين. بالإضافة إلى تجنب إنزلاق المنشاة في مشاكل مالية ومحاسبية مما يدعم إستقرار نشاط المنشاة.(بلعزوز، بن علي ، 2009م)،

يتضح للباحثان مما سبق أن تعدد الأساليب والتقنيات التي تعمل على تخفيض أو الحد من مخاطر التوريق ناتج عن تعدد المخاطر المتعلقة بنشاط التوريق والمشاكل المرتبطة بالقياس والإفصاح المحاسبي لهذه النشاط، وأن مخاطر التوريق تعتبر جزء من المخاطر التي تتعرض لها المصارف والمؤسسات المالية، ولهذه وضعت لجنة بازل للرقابة المصرفية مجموعة من المعايير والإجراءات التي تحد من هذه المخاطر المتعلقة والمصاحبة لعملية التوريق، وعليه يجب على المنشآت التي تعمل في نشاط

التوريق أن تتحري الحذر في تقديم القروض والتأكد من الضمانات المقدمة للإقتراض وذلك لضمان إستمرار هذا النشاط في أسواق المال.

المحور الخامس: الدراسة الميدانية

أولاً: وصف مجتمع وعينة الدراسة :

1. مجتمع الدراسة

يُقصد بمجتمع الدراسة المجموعة الكلية من العناصر التي يسعى الباحثان أن تعمم عليها النتائج ذات العلاقة بالمشكلة المدروسة حيث يتمثل مجتمع الدراسة في عينة من المصارف السودانية – ولاية الخرطوم، وتم استهداف كل من المحاسبين ومدراء الفروع وموظفي المخاطر والاستثمار ورؤساء الأقسام والمراجع الداخلي وأعضاء فريق المراجعة الداخلية.

2. **عينة الدراسة وخصائصها :**

وتمَّ اختيار مفردات عينة البحث بطريقة العينة العشوائية، حيث تم توزيع عدد (131) إستبانة على أن يشمل التوزيع جميع المستويات الموضحة في مجتمع البحث وتم استرجاع (131) إستبانة سليمة تم استخدامها في التحليل بيانها كالآتي:

جدول **(1)**

الاستبيانات الموزعة والمعادة

البيـــــان	العدد	النسبة
استبيانات تم إعادتها بعد تعبئتها كاملة	131	%100
استبيانات لم يتم إعادتها	–	–
استبيانات غير مكتملة (ناقصة)	–	–
إجمالي الاستبيانات الموزعة	**131**	**%100**

المصدر: إعداد الباحثان، الدراسة الميدانية، 2022م .

من الجدول أعلاه يتضح أن معدل الاستجابة بلغ 100% من الاستبيانات الموزعة وهذا المعدل جيد جداً.

ثانياً: الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة

قام الباحثان بترميز أسئلة الاستبانة ومن ثمَّ تفريغ البيانات التي تمَّ جمعها من خلال الاستبيانات وذلك باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) *"Statistical Package for Social Sciences"* ومن ثمَّ تحليلها من خلال مجموعة من الأساليب الإحصائية المناسبة لطبيعة البيانات ونوع متغيرات الدراسة، لتحقيق أهداف البحث واختبار فروض الدراسة، ولقد تمَّ استخدام الأدوات الإحصائية التالية:

1. إجراء اختبار الثبات (*Reliability Test*) لأسئلة الاستبانة المكونة من جميع البيانات باستخدام " معامل إلفا كرونباخ" (*Cronbach's Alpha*). ويعد المقياس جيدا وملائما إذا زادت قيمة ألفا كرونباخ عن (60%).
2. أساليب الإحصاء الوصفي: وذلك لوصف خصائص مفردات عينة الدراسة من خلال عمل جداول تكرارية تشمل التكرارات والنسب المئوية والرسومات البيانية لمتغيرات (**المؤهل العلمي، المؤهل المهني، التخصص العلمي، المسمى الوظيفي، سنوات الخبرة**)، للتعرف على الاتجاه العام لمفردات العينة بالنسبة لكل متغير على حدي، والانحراف المعياري لتحديد مقدار التشتت في إجابات المبحوثين لكل عبارة عن المتوسط الحسابيلإجابات العينة باستخدام مقياس لديكارت الخماسي لقياس اتجاه آراء المستجيبين.
3. أساليب الإحصاء الاستدلالية: وذلك لاختبار فروض الدراسة، وتمثلت هذه الأساليب في **استخدام – الانحدار الخطي البسيط**

وقد اتبع الباحثان الخطوات التالية في اختبار فرضيات الدراسة:

1. تحليل البيانات الأساسية للدراسة للتمكن من معرفة مدى تمثيلهم لمجتمع الدراسة وقد قام الباحثان بتلخيص البيانات في جداول والتي توضح قيم كل متغير لتوضيح أهم المميزات الأساسية للعينة في شكل أرقام ونسب مئوية لعبارات الدراسة

2. حساب المتوسط والانحراف المعياري لجميع عبارات الدراسة وذلك لمعرفة اتجاه عينة الدراسة لعبارات المقياس وترتيبها وفقا" لإجابات المستقصى منهم.

3. ولاختبار الفرضيات قام الباحثان باستخدام الانحدار الخطي البسيط.

ثالثاً: صدق وثبات الاستبانة :

الصدق الظاهري(صدق المحكمين) :تم عرض المقياس (الاستبانة) على مجموعة من المحكمين تألفت من (19) من الأكاديميين العاملين في جامعة النيلين وجامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا وجامعة الزعيم الأزهري وكليات أخرى وقد استجاب الباحثان لآراء السادة المحكمين وقام بإجراء ما يلزم من تعديل.

ثبات فقرات الاستبانة : في هذه الجزئية تم إيجاد معامل ألفا كرونباخ الذي يعتبر مقياس أو مؤشر لثبات الاختبار (الاستبانة).وقد بلغت قيمة معامل ألفا كرونباخ لجميع عبارات الاستبانة (0.953) وتعبر هذه القيمة عن درجة عالية من الثبات مما يعكس ثبات إجابات المبحوثين، وهذا بدوره يدل على القدرة العالية لأداة الدراسة على قياس ما صممت من اجله.

رابعاً:تحليل البيانات الشخصية:

اشتملت على الخصائص التالية (المؤهل العلمي، التخصص العلمي، المؤهل المهني، المسمى الوظيفي، سنوات الخبرة) وفيما يلي التوزيع التكراري لإجابات الوحدات المبحوثة والذي يعكس الخصائص الأولية لعينة الدراسة:

الجدول(2)

تحليل البيانات الشخصية

	الفئة	التكرار	النسبة
التخصص العلمي	المحاسبة	46	35%
	إدارة الاعمال	20	15%
	الاقتصاد	19	15%
	الدراسات المالية والمصرفية	21	16%
	نظم المعلومات المحاسبية	1	1%
	اخري	24	18%
المؤهل العلمي	بكالوريوس	79	60%
	دبلوم عالي	10	8%
	ماجستير	37	28%
	دكتوراه	2	2%
	اخرى	3	2%
المؤهل المهني	زمالة المحاسبين القانونيين البريطانية	-	-
	زمالة المحاسبين القانونيين الامريكية	2	2%
	زمالة المحاسبين القانونيين العربية	2	2%
	زمالة المحاسبين القانونيين السودانية	7	5%
	لا توجد زمالة	110	84%
	اخرى	3	2%
المسمى الوظيفي	مدير مالي	2	2%
	مدير اداري	10	8%
	محاسب	37	28%
	رئيس قسم حسابات	13	10%
	مراجع داخلي	3	2%
	مدير مخاطر	2	2%
	مدير استثمار	2	2%
	اخرى	62	47%
سنوات الخبرة	اقل من 5 سنوات	50	38%
	5 واقل من 10 سنة	47	36%
	10 واقل من 15 سنة	12	9%
	15 واقل من 20 سنة	6	5%
	اكثر من 20	15	12%

ISSN: 2709-5312

خامساً: الإحصاءات الوصفية (الوسط الحسابي والانحراف المعياري) لعبارات المحاور:

المتغير المستقل: الآليات المحاسبية للحوكمة.

جدول رقم (3)

الإحصاءات الوصفية لعبارات المتغير المستقل(آليات الحوكمة)

العبارات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
البعد الأول: المراجعة الداخلية كآلية محاسبية للحوكمة.			
التحقق من التزام العاملين بالسياسات والخطط والاجراءات.	4.3	.67	مرتفعة جدا
التحقق من التزام العاملين بالسياسات والقوانين واللوائح.	4.3	.67	مرتفعة جدا
تحديد مدي كفاية الحماية والامان للأصول .	4.1	.74	مرتفعة جدا
التأكد من صحة وعدالة المعلومات المحاسبية ومدي الاعتماد عليها.	4.1	.65	مرتفعة جدا
التأكد من الاستخدام الكفء لموارد المصرف.	4.1	.82	مرتفعة جدا
البعد الثاني: المراجعة الخارجية كآلية محاسبية للحوكمة.			
يلتزم المراجع الخارجي بمعايير المراجعة الدولية.	3.9	.68	مرتفعة
المراجع الخارجي مستغل في ادارة المصرف.	4.2	.69	مرتفعة جدا
يقدم المراجع الخارجي تقريره عن مدي التزام المصرف بقواعد حوكمة الشركات.	3.9	.70	مرتفعة
يقوم المراجع الخارجي بالفحص الشامل لأنظمة الرقابة الداخلية.	3.9	.61	مرتفعة
تتوافر للمراجع الخارجي الخبرة والقدرة الكافية علي تقويم عمليات الحوكمة والتقرير عنها.	3.9	.63	مرتفعة
يعزز التقرير عن تطبيق قواعد الحوكمة بالمصارف من سمعة مهنة المراجعة واتصاف تقرير المراجع بالموثوقية والجودة العالية.	3.9	.65	مرتفعة
البعد الثالث: لجان المراجعة كآلية للحوكمة المصرفية			
يتوفر لأعضاء اللجنة المؤهلات العلمية والعملية في مجال المحاسبة والتمويل.	4.2	.76	مرتفعة جدا
يتوفر لأعضاء اللجنة الإلمام المعقول بالقواعد المالية والمبادئ والفروض المحاسبية.	4.1	.76	مرتفعة جدا
يتوفر عدد كافي لأعضاء اللجنة بالمصرف.	4	.70	مرتفعة جدا
تعقد اللجنة اربعة اجتماعات علي الاقل خلال العام.	3.6	.97	مرتفعة
تتوفر الأمانة لدي اعضاء اللجنة في أداء الواجبات المهنية.	4	.79	مرتفعة جدا

المصدر : إعداد الباحثان، الدراسة الميدانية ، 2022م

يتضح من الجدول رقم **(3)** ما يلي:

بلغت قيمة المتوسط لأفراد عينة الدراسة للعبارة الأولى (4.3) بانحراف معياري(.67) وهذه القيمة تدل على أن معظم إفراد العينة موافقون بشدة على العبارة الأولي.بلغت قيمة المتوسط لأفراد عينة الدراسة للعبارة الثانية (4.3) بانحراف معياري(.67) وهذه

ISSN: 2709-5312

القيمة تدل على أن معظم إفراد العينة موافقون بشدة على العبارة الثانية.بلغت قيمة المتوسط لأفراد عينة الدراسة للعبارة الثالثة (4.1) بانحراف معياري(.74) وهذه القيمة تدل على أن معظم إفراد العينة موافقون بشدة على العبارة الثالثة.بلغت قيمة المتوسط لأفراد عينة الدراسة للعبارة الرابعة (4.1) بانحراف معياري(.65) وهذه القيمة تدل على أن معظم إفراد العينة موافقون على العبارة الرابعة.بلغت قيمة المتوسط لأفراد عينة الدراسة للعبارة الخامسة (4.1) بانحراف معياري(.82) وهذه القيمة تدل على أن معظم أفراد العينة موافقون على العبارة الخامسة.بلغت قيمة المتوسط لأفراد عينة الدراسة للعبارة السادسة (3.9) بانحراف معياري(.68) وهذه القيمة تدل على أن معظم إفراد العينة موافقون على العبارة السادسة.بلغت قيمة المتوسط لأفراد عينة الدراسة للعبارة السابعة (4.2) بانحراف معياري(.69) وهذه القيمة تدل على أن معظم إفراد العينة موافقون بشدة على العبارة السابعة.بلغت قيمة المتوسط لأفراد عينة الدراسة للعبارة الثامنة (3.9) بانحراف معياري(.70) وهذه القيمة تدل على أن معظم إفراد العينة موافقون على العبارة الثامنة.بلغت قيمة المتوسط لأفراد عينة الدراسة للعبارة التاسعة (3.9) بانحراف معياري(.61) وهذه القيمة تدل على أن معظم إفراد العينة موافقون على العبارة التاسعة.بلغت قيمة المتوسط لأفراد عينة الدراسة للعبارة العاشرة (3.9) بانحراف معياري(.63) وهذه القيمة تدل على أن معظم أفراد العينة موافقون على العبارة العاشرة.بلغت قيمة المتوسط لأفراد عينة الدراسة للعبارة الحادية عشر(3.9) بانحراف معياري(.72) وهذه القيمة تدل على أن معظم أفراد العينة موافقون على العبارة الحادية عشر.بلغت قيمة المتوسط لأفراد عينة الدراسة للعبارة الثانية عشر (4.2) بانحراف معياري(.76) وهذه القيمة تدل على أن معظم إفراد العينة موافقون بشدة على العبارة الثانية عشر.بلغت قيمة المتوسط لأفراد عينة الدراسة للعبارة الثالثة عشر (4.1) بانحراف معياري (.76) وهذه القيمة تدل على أن معظم إفراد العينة موافقون بشدة على العبارة الثالثة عشر.بلغت قيمة المتوسط لأفراد عينة الدراسة للعبارة الرابعة عشر (4) بانحراف معياري(.70) وهذه القيمة تدل على أن معظم إفراد

العينة موافقون بشدة على العبارة الرابعة عشر .بلغت قيمة المتوسط لأفراد عينة الدراسة للعبارة الخامسة عشر (3.6) بانحراف معياري (.97) وهذه القيمة تدل على أن معظم إفراد العينة موافقون على العبارة الخامسة عشر.

المتغير التابع: الحد من مخاطر التوريق.

جدول(4)

الإحصاءات الوصفية لعبارات المحور الثاني

العبارات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
1. يتم التأكد من توفر المستندات المؤيدة لبيع الأصول المالية التي تم توريقها.	4.2	.68	مرتفعة جدا
2. يتم التأكد من التصرف الحقيقي للأصول المالية التي تم توريقها.	4.1	.63	مرتفعة جدا
3. نتحقق من كفاية الضمانات المتاحة للأصول المالية للحد من مخاطر الضمانات.	4.2	.67	مرتفعة جدا
4. نهتم بقياس حجم المخاطر التشغيلية المصاحبة للنشاط.	4.1	.72	مرتفعة جدا
5. نهتم بقياس حجم المخاطر السوقية.	4.1	.67	مرتفعة جدا
6. نتحقق من السياسات التي اتبعتها الإدارة لإدارة المخاطر.	4.1	.65	مرتفعة جدا
7. يتم التأكد من اتباع معايير القياس المحاسبي للأدوات المالية	4.1	.66	مرتفعة جدا
8. يتم التأكد من جودة الإفصاح المحاسبي للمعاملات المالية قيد المراجعة.	4.1	.71	مرتفعة جدا
9. يتم التحقق من الإفصاح عن المكاسب بقائمة التدفقات النقدية.	4	.71	مرتفعة جدا
10. يتم التحقق من قياس المخاطر السوقية باستخدام نموذج القيمة المعرضة للخطر.	3.9	.74	مرتفعة
11. يتم التأكد من الإجراءات القانونية المرتبطة بالنشاط لمواجهة المخاطر القانونية.	4.1	.67	مرتفعة جدا
12. نهتم بالمحافظة علي سعر الأصول المالية التي يتم توريقها.	4	.75	مرتفعة جدا
13. نعمل علي اكتشاف الأخطاء في التقديرات المحاسبية بالأنشطة المالية.	4	.69	مرتفعة جدا

المصدر : إعداد الباحثان، الدراسة الميدانية ، 2022م

يتضح من الجدول رقم **(4)** ما يلي:

بلغت قيمة المتوسط لأفراد عينة الدراسة للعبارة الأولى (4.2) بانحراف معياري(.68) وهذه القيمة تدل على أن معظم إفراد العينة موافقون بشدة على العبارة الأولي.بلغت قيمة المتوسط لأفراد عينة الدراسة للعبارة الثانية (4.1) بانحراف معياري (.63) وهذه القيمة تدل على أن معظم إفراد العينة موافقون بشدة على العبارة الثانية.بلغت قيمة المتوسط لأفراد عينة الدراسة للعبارة الثالثة (4.2) بانحراف معياري (.67) وهذه القيمة تدل على أن معظم إفراد العينة موافقون بشدة على العبارة الثالثة.بلغت قيمة المتوسط لأفراد عينة الدراسة للعبارة الرابعة (4.1) بانحراف معياري (.72) وهذه القيمة تدل على أن معظم إفراد العينة موافقون بشدة على العبارة الرابعة.بلغت قيمة المتوسط لأفراد عينة الدراسة للعبارة الخامسة (4.1) بانحراف معياري (.67) وهذه القيمة تدل على أن معظم إفراد العينة موافقون بشدة على العبارة الخامسة.بلغت قيمة المتوسط لأفراد عينة الدراسة للعبارة السادسة (4.1) بانحراف معياري (.65) وهذه القيمة تدل على أن معظم أفراد العينة موافقون بشدة على العبارة السادسة.بلغت قيمة المتوسط لأفراد عينة الدراسة للعبارة السابعة (4.1) بانحراف معياري (.66) وهذه القيمة تدل على أن معظم إفراد العينة موافقون بشدة على العبارة السابعة.بلغت قيمة المتوسط لأفراد عينة الدراسة للعبارة الثامنة (4.1) بانحراف معياري (.71) وهذه القيمة تدل على أن معظم إفراد العينة موافقون بشدة على العبارة الثامنة.بلغت قيمة المتوسط لأفراد عينة الدراسة للعبارة التاسعة (4) بانحراف معياري(.71) وهذه القيمة تدل على أن معظم إفراد العينة موافقون بشدة على العبارة التاسعة.بلغت قيمة المتوسط لأفراد عينة الدراسة للعبارة العاشرة (3.9) بانحراف معياري (.64) وهذه القيمة تدل على أن معظم إفراد العينة موافقون على العبارة العاشرة.بلغت قيمة المتوسط لأفراد عينة الدراسة للعبارة الحادي عشر (4.1) بانحراف معياري(.67) وهذه القيمة تدل على أن معظم إفراد العينة موافقون بشدة على العبارة الحادي عشر.بلغت قيمة المتوسط لأفراد عينة الدراسة للعبارة الثانية عشر(4) بانحراف معياري(.75) وهذه القيمة تدل على أن

معظم أفراد العينة موافقون بشدة على العبارة الثانية عشر.بلغت قيمة المتوسط لأفراد عينة الدراسة للعبارة الثالثة عشر(4) بانحراف معياري (.69) وهذه القيمة تدل علي أن معظم أفراد العينة موافقون بشدة علي العبارة الثالثة عشر.

سادساً: اختبار الفرضيات:

1. **إختبار الفرضية الأولي:**

تنص الفرضية الأولي من فرضيات الدراسة على الآتي:

"**توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المراجعة الداخلية كآلية محاسبية للحوكمة المصرفية والحد من مخاطر التوريق** ".

هدف وضع هذه الفرضية إلى بيان أثر المراجعة الداخلية كآلية محاسبية للحوكمة المصرفية في الحد من مخاطر التوريق ، وللتحقق من صحة هذه الفرضية سيتم إستخدام أسلوب الإنحدار الخطي البسيط في بناء النموذج حيث أن المراجعة الداخلية كآلية محاسبية للحوكمة المصرفيةكمتغير مستقل (x_1)، و الحد من مخاطر التوريق (y_1) كمتغير تابع وذلك كما في الجدول الآتي:

جدول (5)

نتائج تحليل الإنحدار الخطي البسيط على عبارات الفرضية الأولى

	معاملات الإنحدار	أختبار (t)	القيمة الاحتمالية (Sig)	التفسير
$\hat{\beta}_0$	1.611	6.691	0.000	معنوية
$\hat{\beta}_1$	0.598	10.522	0.000	معنوية
معامل الإرتباط (R)	0.680			
معامل التحديد (R^2)	0.462			
إختبار (F)	110.704	النموذج معنوي		
$y_{1=1.611+.598x_1}$				

المصدر: إعداد الباحثان،من الدراسة الميدانية، 2022م

ويمكن تفسير نتائج الجدول أعلاه كالآتي:

- أظهرت نتائج التقدير وجود إرتباط طردي قوي بين المراجعة الداخلية كآلية محاسبية للحوكمة المصرفية كمتغير مستقل، الحد من مخاطر التوريق كمتغير تابع حيث بلغت قيم معامل الإرتباط البسيط (0.680).
- بلغت قيمة معامل التحديد (0.462)، وهذه القيمة تدل على أن المراجعة الداخلية كآلية محاسبية للحوكمة المصرفية كمتغير مستقل يؤثر بـ(46.2%) على الحد من مخاطر التوريق (المتغير التابع).
- نموذج الإنحدار البسيط معنوي حيث بلغت قيمة إختبار (*F*) (110.704) وهي دالة عن مستوى دلالة (0.000).
- 1.611: متوسط الحد من مخاطر التوريق عندما تكون المراجعة الداخلية كآلية محاسبية للحوكمة المصرفية تساوي صفراً.
- 0.598: وتعني زيادة المراجعة الداخلية كآلية محاسبية للحوكمة المصرفية وحدة واحدة يزيد من الحد من مخاطر التوريق بـ59.8%.

مما تقدم نستنتج أن فرضية الدراسة الأولى والتي نصت على أن: "**توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المراجعة الداخلية كآلية محاسبية للحوكمة المصرفية والحد من مخاطر التوريق** " قد تحققت.

اختبار الفرضيات:

2. إختبار الفرضية الثانية:

تنص الفرضية الثانية من فرضيات الدراسة على الآتي:

"**توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المراجعة الخارجية كآلية محاسبية للحوكمة المصرفية والحد من مخاطر التوريق** ".

هدف وضع هذه الفرضية إلى بيان أثر المراجعة الخارجية كآلية محاسبية للحوكمة المصرفية في الحد من مخاطر التوريق ، وللتحقق من صحة هذه الفرضية سيتم إستخدام أسلوب الإنحدار الخطي البسيط في بناء النموذج حيث أن المراجعة الخارجية

كآلية محاسبية للحوكمة المصرفيةكمتغير مستقل (x_2)، و الحد من مخاطر التوريق (y_1) كمتغير تابع وذلك كما في الجدول الآتي:

جدول رقم (6)

نتائج تحليل الإنحدار الخطي البسيط على عبارات الفرضية الثانية

	معاملات الإنحدار	أختبار (t)	القيمة الاحتمالية (Sig)	التفسير
$\hat{\beta}_0$	1.937	7.339	0.000	معنوية
$\hat{\beta}_1$	0.533	8.350	0.000	معنوية
معامل الإرتباط (R)	0.592			
معامل التحديد (R^2)	0.351			
إختبار (F)	69.715	النموذج معنوي		
$y_{1=1.937+.533x_2}$				

المصدر: إعداد الباحثان من الدراسة الميدانية، 2022م

ويمكن تفسير نتائج الجدول أعلاه كالآتي:

- أظهرت نتائج التقدير وجود إرتباط طردي قوي بين المراجعة الخارجية كآلية محاسبية للحوكمة المصرفية كمتغير مستقل، الحد من مخاطر التوريق كمتغير تابع حيث بلغت قيم معامل الإرتباط البسيط (0.592).
- بلغت قيمة معامل التحديد (0.351)، وهذه القيمة تدل على أن المراجعة الخارجية كآلية محاسبية للحوكمة المصرفية كمتغير مستقل يؤثر بـ(35.1%) على الحد من مخاطر التوريق (المتغير التابع).
- نموذج الإنحدار البسيط معنوي حيث بلغت قيمة إختبار (F) (69.715) وهي دالة عن مستوى دلالة (0.000).
- 1.937 : متوسط الحد من مخاطر التوريق عندما تكون المراجعة الخارجية كآلية محاسبية للحوكمة المصرفية تساوي صفراً.
- 0.533: وتعني زيادة المراجعة الخارجية كآلية محاسبية للحوكمة المصرفية وحدة واحدة يزيد من الحد من مخاطر التوريق بـ53.3%.

مما تقدم نستنتج أن فرضية الدراسة الثانية والتي نصت على أن: "**توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المراجعة الخارجية كآلية محاسبية للحوكمة المصرفية والحد من مخاطر التوريق** " قد تحققت.

اختبار الفرضيات:

3. إختبار الفرضية الثالثة:

تنص الفرضية الثالثة من فرضيات الدراسة على الآتي:

"**توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين لجان المراجعة كالية للحوكمة المصرفية والحد من مخاطر التوريق**".

هدف وضع هذه الفرضية إلى بيان أثر لجان المراجعةكآلية للحوكمة المصرفية في الحد من مخاطر التوريق ، وللتحقق من صحة هذه الفرضية سيتم إستخدام أسلوب الإنحدار الخطي البسيط في بناء النموذج حيث أن لجان المراجعةكآلية للحوكمة المصرفيةكمتغير مستقل (x_3)، و الحد من مخاطر التوريق (y_1) كمتغير تابع وذلك كما في الجدول الآتي:

جدول رقم (7)

نتائج تحليل الإنحدار الخطي البسيط على عبارات الفرضية الثالثة

	معاملات الإنحدار	أختبار (t)	القيمة الاحتمالية (Sig)	التفسير
$\hat{\beta}_0$	2.021	8.988	0.000	معنوية
$\hat{\beta}_1$	0.524	9.444	0.000	معنوية
معامل الإرتباط (R)	0.639			
معامل التحديد (R^2)	0.409			
إختبار (F)	89.197	النموذج معنوي		
$y_{1=2.021+.524x_3}$				

المصدر: إعداد الباحثان من الدراسة الميدانية، 2022م

ويمكن تفسير نتائج الجدول أعلاه كالآتي:

- أظهرت نتائج التقدير وجود إرتباط طردي قوي بين لجان المراجعة كآلية محاسبية للحوكمة المصرفية كمتغير مستقل، الحد من مخاطر التوريق كمتغير تابع حيث بلغت قيم معامل الإرتباط البسيط (0.639).
- بلغت قيمة معامل التحديد (0.409)، وهذه القيمة تدل على أن لجان المراجعةكآلية للحوكمة المصرفية كمتغير مستقل يؤثر بـ(40.9%) على الحد من مخاطر التوريق (المتغير التابع).
- نموذج الإنحدار البسيط معنوي حيث بلغت قيمة إختبار (*F*) (89.197) وهي دالة عن مستوى دلالة (0.000).
- 2.021 : متوسط الحد من مخاطر التوريق عندما تكون ال لجان المراجعةكآلية للحوكمة المصرفيةتساوي صفراً.
- 0.524: وتعني زيادة لجان المراجعةكآلية للحوكمة المصرفيةوحدة واحدة يزيد من الحد من مخاطر التوريق بـ53.3%.

مما تقدم نستنتج أن فرضية الدراسة الثالثة والتي نصت على أن: "**توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين لجان المراجعة كآلية للحوكمة المصرفية والحد من مخاطر التوريق** " قد تحققت.

الخاتمة:

أولاً: النتائج

بعد عرض الاطار النظري واجراء الدارسة الميدانية توصل الباحثان الي النتائج التالية:

1. وجد ان هنالك إرتباط طردي قوي بين المراجعة الداخلية كآلية محاسبية للحوكمة المصرفية و الحد من مخاطر التوريق بالمصارف السودانية.
2. بينت نتائج الدراسة وجود إرتباط طردي قوي بين المراجعة الخارجية كآلية محاسبية للحوكمة المصرفية والحد من مخاطر التوريق بالمصارف السودانية.
3. أظهرت نتائج الدراسة وجود إرتباط طردي قوي بين لجان المراجعة كآلية محاسبية للحوكمة المصرفية و الحد من مخاطر التوريق بالمصارف السودانية.
4. ساهمت المراجعة الداخلية كآلية محاسبية للحوكمة في تحديد مدي كفاية الحماية والامان للأصول
5. ساعدت المراجعة الخارجية كآلية محاسبية للحوكمة في التحقق من مدي التزام المصرف بقواعد حوكمة الشركات.
6. ساهمت الآليات المحاسبية للحوكمة في التحقق من كفاية الضمانات المتاحة للأصول المالية للحد من مخاطر الضمانات.
7. ساعدت الآليات المحاسبية للحوكمة في الحد من المخاطر التشغيلية المصاحبة للنشاط.

ثانياً: التوصيات

على ضوء النتائج السابقة يوصي الباحثان بالآتي:

1. أن تساهم العلاقة التفاعلية بين المراجعة الخارجية و الداخلية في تقليل مخاطر التوريق.
2. على قيادات المصارف محل المراجعة أن تعي أهمية المراجعة الداخلية في كآلية الحوكمة وتفعليها لما له من دور مهم في الحد من مخاطر التوريق

3. العمل على زيادة كفاءة وفاعلية لجان المراجعة من خلال المزيد من الاستقلالية للجان المراجعة في كافة المصارف السودانية وأن تعقد اللجنة اربعة اجتماعات علي الاقل خلال العام.
4. زيادة الاهتمام بتوافر الخبرة والكفاءة في لجان المراجعة وذلك لرفع مستوى كفاءة أداء عملية المراجعة.
5. تحسين أداء المراجع الداخلي في التنبؤ ومواجهة المخاطر التي تواجهه من خلال تطوير الإجراءات والأساليب والسياسات التي تحد من المخاطر مما يساعد على التطوير والتحسين المستمر لأدائه .
6. زيادة الإهتمام بتحقيق حوكمة أفضل للمصارف من خلال التفاعل بين المراجعة الداخلية و لجان المراجعة .
7. التحقق من قياس المخاطر السوقية باستخدام نموذج القيمة المعرضة للخطر.
8. التأكد من الإجراءات القانونية المرتبطة بالنشاط لمواجهة المخاطر القانونية.
9. العمل على توفير قسم خاص بإدارة المخاطر المالية في كافة المصارف السودانية وذلك للمساهمة في التنبؤ المبكر بمخاطر التوريق.
10. إجراء المزيد من الدراسات حول العلاقة التفاعلية بين آليات الحوكمة ودورها في الحد من مخاطر التوريق.

قائمة المصادر والمراجع:

1. Zainabu Tumwebaze, Veronica Mukyala& others , "**Corporate governance, internal audit function and accountability in statutory corporations**", Journal of Cogent Business & Management , Vol 5 , No 1 , 2018 , 1 – 13 .

2. حماد ، آدم الطيب(2017م)**دور جودة المراجعة الخارجية في الحد من مخاطر التوريق لضمان استمرارية المنشأة(دراسة ميدانية علي مكاتب المراجعة السودانية)**الخرطوم: جامعة النيلين، كلية الدراسات العليا، رسالة مقدمة لنيل درجة دكتوراه الفلسفة في المحاسبة،

3. [1]Zhizhen Chen , Frank Hong Liu , Kwaku Opong , Mingming Zhou ,(2017), "**Short-term safety or long-term failure? Empirical evidence of the impact of securitization on bank risk**" , Journal of International Money and Finance , Volume 72 , April 2017 , PP. 48-74.

4. ملاح ، وئام،(2019م) **دور آليات الحوكمة الداخلية في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية دراسة حالة المؤسسة الوطنية لمناجم الفوسفات Somiphos بتبسة** ،الجزائر: جامعة العربي التبسي . تبسة ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية المجلد 12, العدد 1 ، ص ص 55-72

5. Alamgir, M. (2007).,***Corporate Governance: A Risk Perspective,*** **paper presented to: Coorporate Governance and Reform: Paving the Way to Financial Stability and Development,** (Cairo: a conference organized by the Egyptian Banking Institute,, May 7 – 8.

6. Freeland, C. ***Basel Committee Guidance on Corporate Governance for Banks,*** **paper presented to: Coorporate Governance and Reform: Paving the Way to Financial Stability and Development**, (Cairo: a conference organized by the Egyptian Banking Institute, , May 7 – 8. 2007).

7. حماد، طارق عبدالعال،(2005م)**حوكمة الشركات والأزمات المالية** ، الإسكندرية: الدار الجامعية، ص149.

8. حسين، مصطفي هلال ،(2007م)، **من أجل استراتيجية وطنية للحوكمة**، القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، ندوة الإدارة الحديثة في إدارة منظمات الخدمة العامة، الفترة من 13-19 مايو ص ص 95-96.

9.)1(Fawzy. S. Assessment of corporate governance in Egypt. (working paper No: 82, Egypt, the Egyptian center for economic studies, April 2003), PP: 6-7.

10. المشعل، خالد بن عبد الرحمن بن عبد العزيز،(2010م)،**الحوكمة الاقتصادية المفاهيم والسياسات**، المنصورة: جامعة المنصورة، كلية التجارة، المجلة المصرية، الدراسات التجارية، المجلد 34، العدد2، ص601.

11. سليمان، محمد مصطفى،(2009م)،**حوكمة الشركات معالجة الفساد المالي والإداري**، الاسكندرية: الدار الجامعية، ص186.

12. عشماوي، محمد عبد الفتاح،(2005م)،**نموذج مقترح لتفعيل قواعد حوكمة الشركات في إطار المعايير الدولية للمراجعة الداخلية**، القاهرة: المؤتمر العربي الأول حول التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات، ص11.

13. علي، تناني،(2017م)**دور المراجعة الداخلية في تفعيل نظام الرقابة الداخلية**، الجزائر: جامعة محمد خيضر – بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، ص21.

ISSN: 2709-5312

14. ابو داوي، اسامة على ميلاد ،(2011م)، **دور المراجعة الداخلية في تدعيم حوكمة الشركات**، القاهرة: جامعة حلوان، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، كلية التجارة وإدارة الأعمال، العدد4، ج2، ص49.
15. سعيد، سعاد وآخرون،(2014م)، **الدور الحوكمي للتدقيق في الشركات متعددة الجنسية**،الكويت: جامعة تكريت، كلية الإدارة والاقتصاد، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد10، العدد32، بغداد، ص27.
16. زعباط، لطفي،(2018م)،**الدور الحوكمي لمهنة التدقيق**، الجزائر: جامعة الجزائر3، مجلة المستقبل الاقتصادي، المجلد6، العدد6، ص56.
17. عبد العزيز، محمد صديق ، خليل، عادل عبد الرحمن ،(2016م)، **الدور الحكومي للمراجع الخارجي وأثره على جودة التقارير المالية**، الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، عمادة الدراسات العليا، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد18، العدد1، ص5.
18. علي، صالح حامد محمد،(2016م)**تقييم مدى اهتمام مؤسسات المراجعة الخارجية بالسودان بأبعاد حوكمة مهنة المراجعة "دراسة ميدانية"**، القاهرة: جامعة عين شمس، كلية التجارة، مجلة الفكر المحاسبي، المجلد1، العدد1، ص15.
19. راضي،محمد سامي ،(2011م)، **موسوعة المراجعة المتقدمة**، الإسكندرية: دار التعليم الجامعي، ص454.
20. (راضي، محمد سامي ، 2011، ص454)
21. طالب ،عمر والعوض عبد الحميد،(2007م) **اعادة تمويل العقارى واثره على المنظومة المالية والمصرفية فى الجزائر**، الدنمارك: مجلة الاكاديمية العربية المفتوحة، العدد 2، ص 15.
22. سلامة ، صلاح حسن،(2003م)، **المعالجة المحاسبية والاثار الضريبية للتعامل فى عقود المنشآت المالية فى ضوء معايير المحاسبة والتشريعات الضريبية**، القاهرة: جامعة القاهرة فرع بن سويف، كلية التجارة، مجلة الدراسات المالية والتجارية، العدد 2، ص93.
23. (Dilip R. & sunas K.(2001),**Securitization dof Futur Flow Receivable A usdoful Tool Developing Countries Finance & Development**, march,.p.5.)1
24. سفر، أحمد،(2002م)**التوريق واسواق المالي مع الاشارة الى التجربة اللبنانية** (بيروت: اتحاد المصارف العربية، موسوعة التوريق، العدد 2، ص94.
25. مصطفاوي، سميرة،(2016م)،**البنوك في مواجهة آلية التوريق**، (الجزائر: جامعة مولدي معمري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، مذكرة لنيل درجة الماجستير في القانون منشورة، 2016م)، ص 81.
26. محمود، وائل حسين **دور المحاسبة في الأزمة المالية العالمية 2008م**، (القاهرة: جامعة عين شمس، كلية التجارة، مجلة الفكر المحاسبي، العدد 2، 2014م)، ص 31.
27. الحمري، خير الدين عبد ربه،(2010م)**إمكانية استخدام التوريق للتمويل الإسكاني في ليبيا**، (طرابلس: جامعة عمر المختار، كلية الاقتصاد، 2010م)، ص 7.
28. الملحم ،أحمد عبد الرحمن والكندي، محمود أحمد ،(2004م)، **عقد التمويل باستخدام الحقوق التجارية وعمليات التوريق**، الكويت: لجنة التأليف والتعريب والنشر، ص ص 167-168.

29. مرفق، علي أبو كمال،(2007م)،**الإدارة الحديثة لمخاطر الائتمان في المصارف وفقاً للمعايير الدولية**، غزة: الجامعة الإسلامية، كلية التجارة، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال، ص 67.
30. أبو نصار محمد ، حميدات جمعة حميدات،(2009م)، **معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية – الجوانب النظرية والعملية، الطبعة الثانية**، عمان: دار وائل للنشر، ص 814.
31. الجعارات، خالد جمال ،(2008م) ، **معايير التقارير المالية الدولية IAS/ FRS 2007**، (: إثراء للنشر والتوزيع، ص303.
32. الشمري، عيد بن حامد،(2010م)**دور لجان المراجعة في تفعيل حوكمة الشركات المساهمة بالمملكة العربية السعودية**،الرياض: جامعة الملك سعود، الندوة الثانية عرش لسبل تطوير المحاسبة في المملكة العربية السعودية، ص11.
33. صحصاح، عصمت أنور ،(2014م)، **اتجاهات حديثة في المراجعة وحوكمة البنوك**، القاهرة: دار النشر للجامعات، ص111-112.
34. الربيعي، حاكم محسن ،وراضي، حمد عبد الحسين ،(2011م)، **حوكمة البنوك وأثرها على الأداء والمخاطر**، عمان: دار اليازوري للنشر والتوزيع، ص 33.
35. بلعزوز، بن علي ،(2009م)،**الحوكمة في المؤسسات المالية والمصرفية – مدخل للرقابة من الأزمات المالية والمصرفية**، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، الجزائر: جامعة فرحات عباس، الفترة من 20-21 أكتوبر، ص8.